

بادوا نحو ما تان الازيد فهو صحيح لفظا فاسد معنى وانما اذا كان
 لفظا مرشبا فليس فيه المعنى فالضرب في الازيد اذا المعنى
 ضرب في كل احد الازيد وهو فاسد فلم يجوز فيه مطلقا الا ان
 استعار المعنى في غير ذلك من اجزاء العواميل في الاثبات ايضا
 وذلك بان تقوم في سبب ظاهرة على تقدير ازالة الازيد
 فزان الازيد كذا الذي في العواميل ان المراد فزان جميع الازيد
 او الشهر الا العمل والدهر او يصح المعنى مع تقدير العام
 وهو فليل جدا فلما لم ينصبط الامر في الاثبات جوزنا
 ذلك وفيه حيث صح المعنى ولم يجوز حيث فسد ومن اجل
 عدم الجواز في الاثبات الاعتد حجة المعنى لم يجوز ما زال
 زيد الاعمال لان معنى ما زال انه لم يزل وهو يستلزم
 الثبوت فيكون المعنى ثبتا ذابا ان زيد اكل شي الاغلا
 وهو باطل لا سيما لثبوت جميع الصفات المتضادة لزيد
 الاصفة واحدة في العلم فهذا الثالث وان كان في صورة
 المنطوق معناه معنى الاثبات فامتنع كما في الاثبات هكذا
 حقيق فانه حقي على فوامر ولت فيه اقدار ويسمى الاستئنا
 فيما ذكره في ان ما قبل الاذ تفرع لما بعدها ولت يتصل
 بغيره واعلم ان التفرع لا يكون في المفعول معه ولا في
 المصدور والمؤكده من الفاعل ونحو ان تظن الاطنا المحمول
 على انه مصدر روعني الا اي ظنا خيرا او خيرا او الظن
 بغير السدة والضعف فالمفعول المطلق لها هنا النوعية
 لا التاكيد وهكذا اجمل التنكير على ما يفيد التعليل كالتعظيم
 والتحقير والتكبر ونحو ذلك كما انما قيل في كل ما وقع بعد
 الاثن المفعول المطلق وهذا ينحل الاشكال الذي يورد
 على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى الفرع يجب

ان
 مثل المعنى

ان

يجب ان يستثنى من متعدد وسنفر حتى يدخل فيه المستثنى
 بيقين فيخرج بالاستئنا وليس مصدر تظن نحو لا غير الطرب
 مع الظن حتى يخرج الظن من بيته وحيد لا حلة الى ما ذكره بعض
 النحاة من انه يجوز على التقديم والتأخر ان نحو الاستئنا
 الاظنا ومثله في التقديم والتأخر وقوله ما اغتره الا السبب
 اغترار الا السبب اغترار لان المفعول المطلق منه للترعية
 اي الاغترار اعظم والمقصود ان من ساء السبب لتضعيف
 العزور وسبب هذا للرجل قوي عزوره والى ما ذكره لبعض
 من ان قوله ضربت زيدا مثلا محتمل من حيث توهم المخاطب
 ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجزي سجرا كالتمديد والسرور
 في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمقعد الاثبات
 للضرب وغيره من حيث الوهف فاذك قلت كما فعلت
 شيئا للضرب ويكون التفرع في ما عد ذلك من جميع
 المحمولات كالخبر نحو ان الاسمان انتم الاثبات
 وسأحمد الرسول والفاعل نحو جنود ربك الا هو لا يعلم
 الا الله لا يجعلها لوقتها الا هو ولا يثبت عن الفاعل
 نحو هل فعلك الا الفعول الظالمون والمفعول به نحو لا يكلف
 الله نفسا الا وسعها اي ذ او سحها والحال نحو وحنا
 نيز للملايكة الا بالحق ولا تقولون شيئا في فعل ذلك
 الا ان لسان الله انما يثبت بان لسان الله اي بمشيئة
 الله ولا ينفقون الا وهم كارهون وما يسقط
 مما ورثة الايها لا يبتعدوا الذهب بالذهب الا ايها
 ابداء يتقاضيون وفي حديث اخر الاها ونها
 اي الاقاييل من هنا وكذا المفعول به نحو لم يلبسوا
 الاعشبية او صحتها والمفعول له وما تنفقون